

الأوراسية الروسية في مواجهة المد الأطلسي: قراءة في الأزمة الأوكرانية

Eurasian Russia in the Face of the Atlantic Tide: A Reading of the Ukrainian Crisis



فيروز عيمور

جامعة خميس مليانة، الجزائر، f.aimour@univ-dbkm.dz

تاريخ النشر: 2021/01/01

تاريخ القبول: 2020/09/10

تاريخ الإرسال: 2020/07/22

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة تتبع مسار الأزمة الأوكرانية وتحليلها بعد التوتر العالمي الذي أحدثته بين القوى الكبرى على الساحة الدولية، من خلال محاولة الربط بين موقعها الجغرافي وصراع القوى الغربية مع روسيا لاسيما بعد طموح أوكرانيا في الانضمام إلى المنظومة الأوروبية- الأطلسية. كما تثير هذه الدراسة العديد من القضايا التي أسهمت في تطور الأزمة الأوكرانية بدءا من تقويض الشراكة الشرقية مع الاتحاد الأوروبي، مروراً بضم شبه جزيرة القرم، والنزاع في شرق أوكرانيا، ووصولاً إلى النزاع الروسي- الأوكراني حول مضيق كيبرتش وبحر آزوف. بالإضافة إلى أنها تحاول معرفة المنحى الذي اتبعته أوكرانيا بعد الضم الروسي لشبه جزيرة القرم، أكانت أوكرانيا قد اختارت الأوراسية الروسية بديلاً عن الطموح الأوروبي- الأطلسي، أم أن هاجس التوجه الغربي حال دون عودتها إلى المظلة السوفييتية كما كانت في عهد سابق.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الأوكرانية؛ روسيا؛ القوى الغربية؛ حلف الناتو؛ الشراكة الشرقية.

Abstract:

This study aims to track the course of the Ukrainian crisis and analyze it after the global tension that caused it among the major powers on the international stage, by trying to link its geographical location and the struggle of Western powers with Russia, more particularly after Ukraine's desire to join the Euro-Atlantic regime. This study also raises many issues that developed the Ukrainian crisis and this is undermining the Eastern Partnership with the European Union, through the annexation of Crimea, and the conflict in eastern Ukraine, and up to the dispute over the Kerch Strait and the Sea of Azov. This study tries to find out what Ukraine's path was after the annexation of the Crimea to Russia, whether Ukraine chose Eurasian Russia as a substitute for Euro-Atlantic ambition, or whether the obsession with the West prevented its return to Soviet domination as before.

Keywords: Ukrainian crisis; Russia; Western powers; NATO; Eastern Partnership.

* المؤلف المرسل: فيروز عيمور، f.aimour@univ-dbkm.dz

مقدمة:

لطالما شكلت أوراسيا منطقة شد وجذب بين كل من روسيا من جهة، والقوى الغربية من جهة أخرى نتيجة للمزايا الجغرافية والتاريخية التي تتمتع بها، والتي ترتبط بالأمن القومي الروسي، والأمن القومي الأوروبي، إضافة إلى هدف السيطرة الأمريكية عليها. ولهذا مثلت الأزمة الأوكرانية تحديا جديدا للأمن القومي الروسي، وتهديدا حقيقيا بمحاصرة نفوذه الاستراتيجي في جواره القريب، باعتبار أوكرانيا الحصن الاستراتيجي الذي يعزلها عن الغرب. وبالمقابل دفعت هذه الأهمية بالقوى الغربية إلى تبني إستراتيجيات للحفاظ على ما حصلت عليه في أوكرانيا من مكاسب أو تعظيمها.

أسهم طرح مشروع الشراكة الشرقية في ضمان الدول الغربية لإمكانية جذب أوكرانيا من دائرة المصالح والهيمنة الروسية، غير أن روسيا كان لها دور في جعل أوكرانيا تحجم عن كل محاولة من شأنها أن تهدد المصالح الروسية في المنطقة، وعليه فالإشكالية المطروحة تتمحور حول ما يلي: كيف واجهت روسيا الاتحادية طموح أوكرانيا في الانضمام إلى ركب الدول الغربية؟ بعبارة أخرى هل ارتبط ضم القرم والتدخل في شرق أوكرانيا بخوف روسيا من تداعيات التوجه الأوكراني نحو الشراكة الشرقية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد الفرضيات التالية:

- ارتبط الدور الروسي في الأزمة الأوكرانية بسعي روسيا لإعادة بعث مكانتها العالمية على الساحة الدولية.
- كلما كان المجال الجيوسياسي للقوى الكبرى مهددا، كلما كان احتمال استخدام القوة العسكرية كبيرا.

وقد استندت دراستنا هذه على اعتماد المنهجين التاريخي والمقارن لفهم، قراءة وتحليل دور كل الفواعل البارزة في مسار الأزمة الأوكرانية، وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

أولا: أوكرانيا بين الطموح الأطلسي وتوجه الأمن القومي

ثانيا: تداعيات ورهانات الأزمة الأوكرانية على ضوء التدخل العسكري الروسي

هذه على اعتماد المنهجين التاريخي والمقارن لفهم، قراءة وتحليل دور كل الفواعل البارزة في مسار الأزمة الأوكرانية.

1. أوكرانيا بين الطموح الأطلسي وتوجه الأمن القومي الروسي:

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق لمجموعة من العناصر التي من شأنها أن تلم بالأزمة الأوكرانية وما أحدثته من شرخ كبير في علاقات الشرق والغرب منذ نهاية الحرب الباردة، لنتنقل بعدها إلى الطموح الأوكراني في الانضمام إلى المنظومة الأوروبية- الأطلسية، وما تبع ذلك من تدخل روسي في أوكرانيا، وما نتج عنه من تأزم للوضع انتهى بضم روسيا لشبه جزيرة القرم.

أ. أوكرانيا في دائرة الاهتمام الروسي- الغربي:

لكي نتمكن من إدراك الأسباب الحقيقية وراء التجاذب الكبير لعلاقة روسيا بالقوى الغربية اتجاه الأزمة الأوكرانية بالقدر الذي دفع العديد من الباحثين إلى وسم العلاقات بينهما بالحرب الباردة الجديدة، كان لزاما علينا تتبع الأهمية الإستراتيجية التي تنطوي عليها أوكرانيا بالنسبة لكلا الطرفين.

ظلت أوكرانيا الخط الفاصل بين روسيا والقوى الغربية لكونها تشغل أكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا؛ وقد ترسخت أهمية أوكرانيا تاريخيا من خلال مقولة رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل Winston Churchill أنه إذا أرادت القوى الغربية أن تقضي على الاتحاد السوفياتي، فعلمها أن تفصل أوكرانيا عن روسيا (محمد جاسم حسين الخفاجي 2019، ص. 153) فأوكرانيا اليوم تنتصب حاجزا يمنع التأثير والمداخلة الغربيين، خاصة وأن بولونيا المجاورة لها من الجهة الغربية انضمت إلى حلف الناتو في 1999؛ كما نجح الحلف أيضا في ضم جمهوريات البلطيق الثلاث في 2004، حيث رُسخ الانتماء الغربي لمعظم دول أوروبا الشرقية والوسطى بعد انضمامها إلى المنظومة الغربية-الأطلسية، وهذا في الوقت الذي أُستبعد فيه احتمال انضمام روسيا إلى الحلف، الأمر الذي جعلها تنظر بريب إلى التهديد الإستراتيجي المتصاعد الذي يمثله اقتراب الناتو بحماس من حدودها الغربية، حيث حذرت مرارا وتكرارا من أن هذا التوسع يمكن أن يؤدي إلى تصاعد القضايا الأمنية في المنطقة الأوراسية (Davide Corriero 2015, p. p. 35-36) هذه الأخيرة التي قال عنها مستشار الأمن القومي الأمريكي سابقا زبغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski بأنها الرقعة التي يستمر فيها النزاع على السيطرة العالمية، مؤكدا على الدور المحوري الذي تلعبه أوكرانيا في هذه المنطقة بالنسبة للقوى الدولية الكبرى، حيث أشار إلى أن أوكرانيا تحتل مكانا هاما في رقعة الشطرنج الأوراسية؛ وبالتالي فهي دولة محورية جيوبولوتيكيا، لأن روسيا بدون أوكرانيا لا يمكنها أن تشكل إمبراطورية أوراسية (زبغنيو بريجنسكي 1999، ص. 32-45). وهو نفس التوجه الذي ذهب إليه المنظر الروسي ألكسندر دوغين Aleksandr Dugin موضحا أن أوكرانيا تمثل النقطة الأضعف في الحزام الروسي-الغربي، وعليه فإن وجود أوكرانيا المستقلة -حسبه- يعد على المستوى الجيوبوليتيكي إعلان حرب جيوبوليتيكية على روسيا، وهذه ليست قضية من صنع أوكرانيا نفسها بقدر ما هي من صنع الأطلسية، والمشكلة الأوكرانية هي المشكلة الأعم والأكثر جدية أمام موسكو، ذلك أن توجيه ضربة إلى روسيا لن يتم إلا عبرها (ألكسندر دوغين 2004، ص. 438).

لقد ترجمت هذه التحذيرات من خلال الخطاب الرئاسي الذي ألقاه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin في 2005، واصفا تفكك الاتحاد السوفياتي بـ "أعظم كارثة جيوسياسية في القرن، حيث تعززت هذه المخاوف بقوة بعد إدخال أجزاء كبيرة من أوروبا الشرقية في دائرة النفوذ الغربي، وفي تحالفاته العسكرية فيما بات يُعرف بـ "الثورات الملونة" (ستيفن وايت 2017، ص. 446)، إذ لم يساور بوتين أي شك في أن العملية بأكملها جرت هندستها في واشنطن؛ وأنها صممت لضم أكبر عدد ممكن من الجمهوريات السوفياتية السابقة إلى النفوذ الغربي (ستيفن وايت 2017، ص. 559-560). وبهذا الخصوص أوضح بوتين عقب الثورة البرتقالية في أوكرانيا بعد فوز فيكتور يوشينكو Victor Yushchenko أنه لن يسمح للدول الأخرى بتحويل روسيا إلى "دولة بلا ملامح" يمكن التلاعب بها (ستيفن وايت 2017، ص. 560) لاسيما وأنه لم يتبق إلا أوكرانيا وبيلاروسيا لكي يستكمل الغرب بضمهما حرمان روسيا من نفوذها في أوروبا الشرقية، حيث توسع الغرب عبر الناتو والاتحاد الأوروبي حتى وصل إلى البوابة الشرقية لأوروبا الممتدة بين البحر الأسود وبحر البلطيق.

تعتبر أوكرانيا عمقا جغرافيا وخط دفاع أول عن أوروبا الغربية وحوض الأطلسي، مما جعلها هدفا مغريا للأهداف التوسعية لكل من روسيا والدول الأوروبية، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية؛ فأوكرانيا هي ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في أوروبا، كما أنها ثاني أكبر اقتصاد بعد روسيا في أوروبا الشرقية، وهي كذلك دولة غنية بالمواد الخام، حيث لعبت دورا حاسما في اقتصاد الاتحاد السوفياتي (Davide Corriero 2015, p. 47) ناهيك عن أنها ذات أهمية كبيرة في صناعة الغاز الروسية، لاسيما وأن 80% من الغاز المصدر إلى أوروبا يمر عبر أراضيها، وهو ما جعل روسيا ترفض رفضا قاطعا انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي (عناد كاظم حسين النائي 2017، ص. ص. 198-199). إضافة إلى ذلك فإن أوكرانيا تمثل حلقة مهمة وإستراتيجية في تواصل روسيا مع العالم، حيث تعمل على فك العزلة عنها، وتعزيز وجودها على الساحة الدولية لإستثمارها بغالبية سواحل البحر الأسود، وعليه ففي حالة خروج أوكرانيا من دائرة النفوذ الروسي فإن ذلك سيعمل على عزل روسيا عن أوروبا، ويفرض عليها تكريس طابعها الآسيوي وتقليص طابعها ونفوذه الأوروبيين (زبغينيو بريجنسكي 1999، ص. 86).

وفي الوقت الذي تتطلع فيه أوكرانيا وخصوصا سكان المنطقة الغربية إلى الانفتاح على الغرب بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كانت الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بشكل خاص بأوكرانيا لاسيما وأنها توفر لها فرصة محاصرة النفوذ الروسي؛ فموانئ أوكرانيا هامة للحلف الأطلسي لدى دخوله البحر الأسود، كما أن النفوذ الأمريكي في أوكرانيا يعني نزيفا مستمرا لروسيا، ووسيلة ضغط عليها في المنطقة الأوراسية ذات الأهمية التاريخية والجيوستراتيجية على رقعة الشطرنج الدولية. وهو ما نبّه إليه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف Serguei Lavrov إلى أن قوات حلف الناتو بمعداتها العسكرية باتت أكثر قربا من حدود روسيا، لكن عندما تشرع روسيا في اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها أن تسمح لها بتعزيز أمنها، فإنهم يقولون حينها أن روسيا تنقذ مناورات خطيرة بالقرب من حدود حلف الناتو. وفي واقع الأمر فإن حدود الناتو هي التي تزحف نحو روسيا وليس العكس (محمد بوستيش 2016، ص. 5).

إن تكريس مصالح الغرب ونفوذه في أوكرانيا يعني بالنسبة لروسيا إطباق نفوذه على شمال البحر الأسود كله. هذا الأخير الذي احتل تاريخيا موقعا هاما اقتصاديا وعسكريا في السياسة الخارجية الروسية لكونه يعالج أوجه القصور الجغرافي في روسيا، لاسيما وأن الأسطول البحري الروسي متواجد في البحر الأسود في ميناء سيفاستوبول Sevastopol في شبه جزيرة القرم، وهو الميناء الوحيد الذي يسمح لروسيا بالوصول إلى المياه الدافئة. بل أكثر من ذلك، يعتبر هذا الميناء مهما لروسيا لكون أغلب الدول المطلة على البحر الأسود هي أعضاء في حلف الناتو، وهو الشيء الذي يزيد من تعقيد المصالح الأمنية الروسية. إلى جانب ذلك فإن العضوية المستقبلية لأوكرانيا في حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي ستطوّق روسيا، مما يجعل عمقها الإستراتيجي ضعيفا في المنطقة الأوراسية. (Chandra Rekha 2019, p. 20-21)

ب. أوكرانيا وطموح الشراكة الشرقية والأطلسية:

تتلقى أوروبا نسبة كبيرة من احتياجاتها من استهلاك الغاز الطبيعي من روسيا عبر البنية التحتية لخط الأنابيب الأوكراني، علاوة على ذلك فإن بُعد أوكرانيا وموقعها يجعل أمنها واستقرارها مرتبطين ارتباطا وثيقا بأمن القارة بأكملها خصوصا الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تشترك في حدودها معها وهي: بولندا، وسلوفاكيا، والمجر ورومانيا. فعلى الرغم من الحجم المحدود نسبيا للعلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي

وأوكرانيا فإن هذه الأخيرة اعتبرت أهم دولة في مشروع الشراكة الاقتصادية الأوروبية، بسبب الميزة المعززة التي كانت ستمنحها للاتحاد الأوروبي ضد روسيا في منعها من السيطرة على نقل الغاز الأوكراني، أين كان ذلك سيعيق ورقة المساومة الروسية الرئيسية في علاقاتها مع أوروبا في تشديده التدريجي للعلاقات مع أوكرانيا، مدافعا عن سياسة الشراكة الشرقية ضد الحجج الروسية بأنها تعزيز للتعاون الاقتصادي الإقليمي (Davide Corriero 2015, p.5). وذلك في الوقت الذي نجد فيه أوكرانيا تواقا لتحقيق التكامل الأطلسي- الأوروبي لاسيما عقب انتخاب فيكتور يوشينكو رئيسا لها في نهاية 2004، لكونه يمنحها ميزة الاستقلالية عن روسيا (ستيفن وايت 2017، ص. ص. 469-470).

برز مشروع الشراكة الشرقية مع الاتحاد الأوروبي باقتراح من بولندا في 12 يناير 2008، ووضع قيد التنفيذ بشكل رسمي في قمة حلف الناتو المنعقدة في براغ في 7 أيار 2009. ويشمل النطاق الجغرافي لمشروع الشراكة الشرقية كلا من أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، ومولدافيا وأوكرانيا، بينما لم تُعط بيلاروسيا سوى صفة الشراكة على المستوى التقني بسبب معارضة عدد من دول الاتحاد الأوروبي لنظام حكمها. وتؤدي الشراكة الشرقية إلى ميلاد مجال جغرافي-اقتصادي يؤمن إدماج هذه الدول في نظم الدفاع الأوروبية، وفي هذا انعكاسات على الاتفاقيات الروسية- الأوكرانية المتعلقة بالوصول إلى الموانئ في البحر الأسود، وبوضعية الأسطول الروسي في مدينة سيفاستوبول (وسيم خليل قلعية 2016، ص. ص. 237-272).

قابلت روسيا مشروع الشراكة الشرقية بالرفض سواء عبر تكتله الاقتصادي أو عبر ذراعه العسكري المتمثل في حلف الناتو، على اعتبار أن مشروع الشراكة الشرقية يشكل بديلا مقنعا لتمدد حلف الناتو نحو فضائها الجيوسياسي، حيث كانت روسيا حذرة من مبادرات الاتحاد الأوروبي في البحر الأسود؛ إذ رأت فيها محاولة نحو توسيع نطاق الاتحاد الأوروبي في المنطقة، ولهذا كان أحد العوامل الرئيسية للأزمة الأوكرانية هو خوف موسكو من أن اتفاق التقارب الأوثق بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا سيعيق المصالح الاقتصادية لروسيا في المنطقة (Chandra Rekha 2019, p. 23) كما أن للاتصال الجغرافي المباشر بين روسيا وأوكرانيا دورا كبيرا في التوجه الروسي نحوها؛ إذ يقدم لروسيا العديد من المزايا الإستراتيجية، فضلا عن تبني مختلف المشاريع الروسية سواء أكانت في المجال الأمني أم الاقتصادي، وذلك أنها متاحة وقليلة التكاليف استنادا إلى القرب الجغرافي بينهما. فضلا عن سهولة التواصل بين المركز والأطراف (ألكسندر دوغين 2004، ص. ص. 400-401). وبناء عليه قررت روسيا تفعيل "التكامل الأوراسي" في حلقة اقتصادية وسياسية وأمنية تتمحور حول روسيا، وصُمم لتزويد روسيا بمجال إضافي من الأمن ضد الزحف الغربي المتصور ولتعزيز مكانة روسيا على أنها قوة كبرى (Davide Corriero 2015, p. 36) ويسعى بوتين إلى جعل الاتحاد الأوراسي ذا برلمان مشترك وجواز سفر مشترك وعملة موحدة، ليسهل على روسيا السيطرة على هذه الدول والحيولة دون لجوئها إلى القوى الغربية، بل ولجعلها ضمن مجالها الجيوسياسي، خصوصا وأنها ساندت هذه الدول خلال ثوراتها الملونة (حيدر زهير جاسم 2016، ص. 274).

من جانب آخر، أسهم التوظيف الروسي لصادرات الطاقة باستعمالها أداة فاعلة في السلوك السياسي الخارجي تجاه أوكرانيا ودول الاتحاد الأوروبي في عودة أنصار الاتجاه الروسي إلى السلطة في أوكرانيا، أين استطاعت روسيا من خلال الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانوكوفيتش Viktor Yanukovich تجسيد اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك خلال قمة "فيلنوس Vilnius" المنعقدة في 28 و29 نوفمبر 2013، وبالمقابل الإفصاح عن رغبة أوكرانيا في الدخول في عضوية الاتحاد الجمركي الذي يضم

روسيا ورابطة الدول المستقلة (محمد جاسم حسين الخفاجي 2019، ص. 154) وهذا ما يعني في الأخير أن روسيا كانت وراء تراجع يانكوفيتش عن التوقيع على الشراكة الشرقية (Laurynas Jonavicius and Others 2019, p. 21-22) وقد تسبب ذلك في خروج تظاهرات شعبية في العاصمة الأوكرانية "كييف" مؤيدة لما يسعى التوجه الأوروبي لأوكرانيا، حيث رفع المتظاهرون لافتات كتب عليها "من أجل التقارب مع أوروبا" مطالبين حكومتهم بالعدول عن موقفها الرافض للاتفاق الممهد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والذي جاء نتيجة "إملاءات روسية" (وسيم خليل قلعجية 2016، ص. 280).

إن مشروع الشراكة الشرقية الذي كان هدفه الأساسي - حسب ما أشار إليه وزير الخارجية البولندي السابق سيكورسكي Sikorski - هو تعزيز علاقات التعاون لخلق الاستقرار والازدهار، ولضمان أمن أوروبا، لم يستطع تحقيق الأهداف المرجوة منه؛ فبعد حوالي خمس سنوات من إطلاقه كشف الاتحاد الأوروبي عن استحالة أن تكون أوكرانيا بوابة ضامنة للأمن الأوروبي وذلك بالنظر إلى التطورات التي عرفت الأزمة الأوكرانية، والتي بموجبها تحولت أوكرانيا إلى دولة هشة مهددة للأمن الأوروبي، ومنها: (Anna-Sophie Maass 2019, p. 613-614)

- قرار الرئيس الأوكراني الامتناع عن توقيع اتفاقية الشراكة الشرقية، وما صاحب ذلك من مظاهرات عنيفة حول التوجه السياسي المستقبلي لأوكرانيا.
- ضم روسيا للقرم في 18 مارس 2014 بعد استفتاء أجرته روسيا لسكان الجزيرة، ما يعني إحكام روسيا لقبضتها على أوكرانيا.
- توجه الانفصاليين في شرق أوكرانيا إلى القتال من أجل محاولات الانفصال، ما ينذر بدخول أوكرانيا الحرب الأهلية.
- نتائج الانتخابات التي جرت في منطقة الدونباس Donbass في 11 نوفمبر 2018، والتي عبّرت عن دعم التكامل مع روسيا.
- ظهور مواجهة مفتوحة بين روسيا وأوكرانيا في بحر آزوف Azov ابتداء من 25 نوفمبر 2018. والتي تترجم سلسلة من المخاوف الأمنية -الطاقوية- لدول الاتحاد الأوروبي نتيجة التصعيد بين روسيا وأوكرانيا.

ج. مسار الأزمة الأوكرانية بعد التدخل العسكري الروسي:

منذ وصول فيكتور يوشينكو إلى السلطة في 2004 على إثر ما عرف بالثورة البرتقالية التي أوصلت الشخصيات السياسية الموالية للغرب إلى الحكم، بدأت تظهر ملامح التصدد في العلاقات الأوكرانية- الروسية، وتجسدت في أكثر من جانب كان أبرزها أزمة أسعار الطاقة بين عامي 2006- 2009 على إثر قطع الحكومة الروسية إمدادات الغاز عن أوكرانيا (محمد جاسم حسين الخفاجي 2019، ص. 153). ثم سرعان ما كانت الشرارة في نوفمبر 2013 على إثر إحجام يانكوفيتش عن التوقيع عن اتفاق الشراكة الشرقية، مقابل استفادته من المنح الروسية المقدرة ب 15 مليار دولار، (John J. Mearsheimer 2014, P. 8) كما عمل على تمديد اتفاقية وجود الأسطول الروسي في شبه جزيرة القرم لغاية 2042 بعد أن كان سينتهي في 2017، وذلك ما أدى إلى احتجاجات أوكرانية شعبية كبيرة انتهت بفوضى سياسية أجبرت الرئيس على المغادرة (سهاد إسماعيل خليل

2017، ص. 157). وأفضت إلى تمزيق أوكرانيا سياسيا واجتماعيا بعد تحول الاحتجاجات إلى حرب أهلية أوكرانية بين مؤيد للغرب، وموال لروسيا (Chandra Rekha 2019, p.19)

لقد كانت ردة الفعل الروسية على الأزمة الأوكرانية محسوبة وبشكل جيد، حيث أجرت استفتاء لسكان القرم في 16 مارس 2014، ليعلن بعدها بوتين عن ضم شبه جزيرة القرم وبشكل نهائي في 18 مارس 2014 إلى الأراضي الروسية، وبذلك تكون روسيا قد حافظت على مصالحها، وفي مقدمتها حفظ قواعد أسطولها في البحر الأسود. إلى جانب ذلك فقد كان للاحتجاجات المتفاقمة في شرق أوكرانيا بعد حظر الحكومة للغة الروسية دورا كبيرا في تصعيد الأزمة الأوكرانية لاسيما بعد أن تحولت إلى حركة انفصالية في مقاطعتي دونتسك Donetsk ولوهانسك Luhansk مطالبة بإجراء استفتاء لهما كما حدث في القرم في 16 مارس 2014 (Chandra Rekha 2019, p. 19). وهو ما شكل ضربة موجعة للحكومة الأوكرانية التي استلمت السلطة بعد رحيل يانكوفيتش.

بعد محاولات عديدة لتسوية الأزمة الأوكرانية أثمرت الجهود الدبلوماسية عن إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن اقتراح خطة للسلام في أوكرانيا تقوم أساسا على وقف إطلاق النار بين الطرفين، وقد أسفر الاجتماع الذي تم في 4 سبتمبر 2014 في عاصمة بيلاروسيا "مينسك" عن توقيع اتفاق "مينسك-1" على الالتزام به. رغم ذلك كان للتضارب في وجهات النظر حول وضع منطقتي دونتسك ولوهانسك الدور الكبير في إجهاد عملية التسوية (وسيم خليل قلعجية 2016، ص. 307-309).

بعد فشل المبادرة الأولى جاءت المبادرة الثانية "مينسك-2" في 12 فبراير 2015 بحضور كل من روسيا، وأوكرانيا، وفرنسا وألمانيا، والذي عرف باتفاق "النورماندي"، وجاء تكميلا للاتفاق الأول "مينسك-1". وكان الهدف منه هو وضع إطار زمني سريع لتسوية سياسية شاملة للصراع، وتشمل هذه التدابير وقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة، والإفراج عن جميع الأفراد المحتجزين بشكل غير قانوني، والمراقبة الدولية، والوصول الآمن للمساعدات الإنسانية، وانسحاب المقاتلين الأجانب، ومنح الانفصاليين وضعاً خاصاً، القيام بالإصلاحات الدستورية ذات الصلة، وضمان السيطرة الأوكرانية الكاملة على حدودها بنهاية عام 2015 (Cory Welt 2020, p. 20).

بالرغم من أن "مينسك-2" حددت جدولاً زمنياً لتنفيذها، إلا أن ذلك لم يتم نظراً لوجود مجموعة من العقبات، منها: (Cory Welt 2020, p. 20-21)

- عدم الالتزام بوقف دائم لإطلاق النار، رغم إعلان وقفه بشكل دوري إلا أنه مؤقت، وغالبا ما يُنتهك. ولم تُسحب كذلك الأسلحة الثقيلة من مناطق أمنية محددة (الإجراءان 2 و1).
- عدم الالتزام بتنفيذ الإجراء 10 المتعلق بسحب المقاتلين الروس من المنطقة.
- استمرار سيطرة روسيا على الحدود الشرقية الأوكرانية (الإجراء 9).

وإذا كانت اتفاقية مينسك-2 لا تتعامل مع روسيا على أنها طرف في النزاع، فإنه -وبالنظر إلى الدعم السياسي والعسكري المتواصل الذي تقدمه روسيا للانفصاليين- فسيخلق ذلك اختلالاً مستمرا في تنفيذ اتفاق التسوية. وبناء على ذلك قام وزير الخارجية الألماني ورئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فرانك فالتر شتاينمر

Frank-Walter Steinmeier في خريف 2016 بتقديم مقترح لحل التناقضات بين الطرفين، يعرف بـ "صيغة شتاينمر" هدفها الأساسي ضمان تنفيذ اتفاق مينسك-2. (Sabine Fischer 2019, p. 12)

وفي ديسمبر 2019 التقى الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلنسكي Volodymyr Zelenskyi والرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل Angela Merkel والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron في الاجتماع الأول لقادة النورماندي منذ 2016، وقد جاء لدعم تنفيذ الالتزامات السابقة، ولبناء الثقة بين الأطراف بما في ذلك الضمان الشامل لوقف إطلاق النار، والإفراج عن المعتقلين المرتبطين بالنزاع، وفتح مناطق عبور جديدة، كما ركز الحاضرون على ضرورة إدراج صيغة شتاينمر في القانون الأوكراني. (Cory Welt 2020, p. 23-24)

2. تداعيات ورهانات الأزمة الأوكرانية على ضوء التدخل العسكري الروسي:

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق لأهم التداعيات التي خلفتها الأزمة الأوكرانية على علاقات القوى الكبرى بعضها إزاء بعض، لننتقل بعدها إلى دراسة طبيعة العلاقات الروسية-الأوكرانية عقب التسوية السياسية، لتكون آخر محطة التطرق للرهانات المستقبلية للمنطقة على ضوء تجاذب الأطراف فيها.

أ. المد والجزر في العلاقات الروسية-الغربية (الأمريكية/الأوروبية):

لقد كانت الثورة البرتغالية التي رعاها الغرب في أوكرانيا السبب في عودة العداء بين روسيا والقوى الغربية خصوصا بعدما عرض حلف الناتو على أوكرانيا الانضمام إليه في 2008، وبناء على ذلك اختارت روسيا استعمال القوة العسكرية للحفاظ على مصالحها في المنطقة.

وُلد انضمام القرم لروسيا شعورا كبيرا بانعدام الأمن في أوروبا الشرقية لاسيما في دول البلطيق، نظرا لقرنها الجغرافي من روسيا، فضلا عن اختلال التوازن في القوات العسكرية بينهما. وبناء على ذلك اتخذت القوى الغربية عددا من الخطوات في محاولة للحد من الضغط العسكري الروسي المتصاعد، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنشر 12 طائرة مقاتلة في بولندا للمساعدة في العمليات الجوية هناك، كما ضاعفت الوجود البحري الأمريكي في بحر البلطيق لتعويض عدم التوازن العسكري الموجود في المنطقة (Stephanie Pezard and Others 2017, p.9) حيث أصبحت أوكرانيا من أكثر الدول المستفيدة من المساعدات الأمريكية، إذ بلغ متوسط المساعدة غير العسكرية حوالي 321 مليون دولار سنويا، لاسيما في الفترة الممتدة من 2015 على 2019، كما تلقت ما مقداره 240 مليون دولار كمساعدات إنسانية منذ عام 2014. (Cory Welt 2020, p. 37)

وفي فبراير 2018، قال نائب وزير الخارجية الأمريكي جون سوليفان John Sullivan في العاصمة الأوكرانية كييف: "شبه جزيرة القرم هي أوكرانيا... لن نبرم صفقة بشأن أوكرانيا دون أوكرانيا". وفي يوليو 2018 أصدر وزير الخارجية الأمريكي بومبيو Pompeo "إعلان شبه جزيرة القرم"، الذي يؤكد رفض الولايات المتحدة لمطالب الكرملين بالسيادة على القرم (Cory Welt 2020, p. 33). وهو الشيء الذي يترجم العلاقات العدائية بين روسيا والولايات المتحدة لاسيما عقب الأزمة الأوكرانية؛ إذ طالما كانت سياسة الناتو بقيادة الولايات المتحدة في الفضاء السوفياتي السابق تركز إلى حد كبير على الحيلولة دون عودة روسيا قوة منافسة لها، ولذلك كان تدخل روسيا المتكرر في مناطق نفوذها السابقة يعتبر وسيلة لإضعاف أو إخضاع دول الجوار وإبقائها خارج مدار تأثير

الناتو، لاسيما وأن حضور هذا الأخير في المنطقة الأوراسية اقترن بنشر الدرع الصاروخية (Chandra Rekha 2019, p. 22). وقد ارتبط الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بتعظيم المصالح والنفوذ كما أوضح ذلك جون ميرشايمر John Mearsheimer قائلا: "قد لا تحب واشنطن ضم موسكو للقرم، لكن يجب أن تفهم المنطق من ذلك... هذه هي الجغرافيا السياسية أين تكون القوى العظمى دائما حساسة للتهديدات المحتملة بالقرب من أراضيها". (John J. Mearsheimer 2014, p. p. 81-82)

بالتوازي مع ذلك اتجهت دول الاتحاد الأوروبي إلى فرض حزمة من العقوبات على روسيا ردا على غزوها للقرم، حيث اعتبر الاتحاد الأوروبي مزودا رئيسيا بالمساعدات الخارجية لأوكرانيا؛ إذ بلغ إجمالي القروض أكثر من 13 مليار يورو في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019، بالإضافة إلى 2 مليار يورو في شكل منح في الفترة نفسها. كما دعم الاتحاد الأوروبي أيضا أوكرانيا في مواجهة روسيا خلال قضية مضيق كيرتش Kerch سنة 2019، حيث أعلن عن زيادة المساعدة المخصصة لأوكرانيا للتخفيف من تأثير الضغوط الروسية في بحر آزوف (Cory Welt 2020, p. 30). Azov

رغم هذا، فقد أثبت الاتحاد الأوروبي ضعفه كعنصر فاعل اتجاه روسيا خلال الأزمة الأوكرانية، وقد نشأ هذا الضعف من جراء تباين مصالح الدول الأعضاء فيه، وهو ما عدّل كفة روسيا في علاقاتها معه (محفوظ رسول 2018، ص. 227)؛ إذ ظل قطاع الطاقة نقطة التلاقي بينهما، بل أكثر من ذلك، ارتفعت حصة روسيا في سوق الغاز الأوروبية من 33% في 2016 إلى نحو 35% خلال 2017، ويتوقع أن تتجاوز 40% بحلول 2035. ومن ذلك يُفهم ضغط روسيا بورقة الطاقة للجيلولة دون ضم أوكرانيا للمنظومة الغربية-الأطلسية. (عناد كاظم حسين النائي 2017، ص. 192).

وعلى العموم، ارتبط تطبيق العقوبات الغربية اتجاه روسيا بمحاولة القوى الغربية تحقيق مجموعة من الأهداف، منها: (Anton Bebler 2015, p. 51)

- رد شبه جزيرة القرم لأوكرانيا.
- إنهاء دعم موسكو للمتمردين في شرق أوكرانيا، وممارسة الضغط عليهم للعودة إلى حكم كييف.
- إجبار موسكو على الموافقة على تعزيز توسع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو نحو الفضاء ما بعد السوفيياتي.
- إحداث تغيير في النظام في روسيا بما يضمن نفاذ مصالح القوى الغربية.

رغم كل هذه المحاولات لم تكن القوى الغربية مستعدة لاستخدام القوة للدفاع عن أوكرانيا، إذ اعتمدت على فرض العقوبات الاقتصادية في مواجهة روسيا، إلا أن هذه التدابير لم يكن لها سوى القليل من التأثير، لاسيما في ظل رفض بعض دول أوروبا الغربية لها -وخصوصا ألمانيا- (John J. Mearsheimer 2014, p. p. 86-87). وبناء على ذلك عادت روسيا إلى مجلس أوروبا في يونيو 2019 رغم الاحتجاج الأوكراني، بعد تصويت الجمعية البرلمانية على رفع قيود الخمس سنوات على الوفد الروسي بعد قضية القرم. وقد كشفت هذه الخطوة أن العقوبات الاقتصادية أثرت بشكل سلبي على الدول الأوروبية أيضا بما في ذلك ألمانيا، وفرنسا وإيطاليا. (Chadra Rekha 2019, p. 23).

ب. العلاقات الروسية- الأوكرانية بعد ضم القرم:

شهدت العلاقات الروسية- الأوكرانية عزلة غير مسبقة ابتداء من عام 2014، فمنذ ضم القرم واندلاع الحرب في شرق أوكرانيا، غُلِّقت العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الثنائية، حيث علقت روسيا اتفاقية التجارة الحرة لرابطة الدول المستقلة مع أوكرانيا في أوائل 2016 بسبب ميول الأخيرة للاتفاق مع الاتحاد الأوروبي. من جانب آخر أنهت أوكرانيا إلى حد كبير اعتمادها على واردات الطاقة الروسية، كما فرض كل طرف منهما على الآخر عقوبات واسعة النطاق، مما أدى إلى تراجع العلاقات الدبلوماسية بشكل كبير رغم أنها لم تنقطع بالكامل. حيث لا وجود لحركة مرور محلية على الحدود، ولا رحلات مباشرة بين الاثنتين. بل أكثر من ذلك قررت كييف نهاية 2018 عدم تمديد معاهدة الصداقة الروسية- الأوكرانية التي لطالما استندت إليها علاقات الدولتين. (Sabine Fischer 2019, p.31)

وتسعى روسيا عقب الأزمة الأوكرانية إلى فرض سيطرة أكبر على المناطق البحرية المجاورة للقرم وشرق أوكرانيا، بما في ذلك بحر آزوف والبحر الأسود ومضيق كيترش؛ ففي مايو 2018، افتتح الرئيس الروسي بوتن جسرا بطول 12 ميلا فوق مضيق كيترش يربط شبه جزيرة القرم بالبر الروسي، حيث كثفت روسيا تدخلها في حركة المرور التجارية من وإلى الموانئ الأوكرانية على بحر آزوف في ماريوبول Mariupol وبيرديانسك Berdyansk. (Cory Welt 2020, p. 25) وقد كانت أول مواجهة مفتوحة بين أوكرانيا وروسيا في مضيق كيترش عند إقدام حرس الحدود الروس على احتجاز ثلاث سفن حربية أوكرانية في 25 نوفمبر 2018، أين تبادل الطرفان اتهامات حادة بالسعي إلى تأجيج الموقف، لاسيما وأن روسيا تعتبر مضيق كيترش تحت سيادتها منذ ضم القرم بعد أن كان ممرا مشتركا بينها وبين أوكرانيا. (Anna-Sophie Maass 2019, p. p. 618-619)

وعلى عكس سياسة روسيا تجاه القرم، تقرر موسكو بأن مناطق النزاع في شرق أوكرانيا هي أراض أوكرانية نافية تورطها العسكري في المنطقة، وهذا في الوقت الذي يؤكد فيه العديد من المراقبين الدوليين أن الحكومة الروسية نشرت قوات للقتال في شرق أوكرانيا بشكل غير رسمي؛ ففي فبراير 2020، صرح وزير الدفاع الأوكراني أن هناك أكثر من 25000 جندي روسي في المنطقة. في الوقت ذاته أدخلت الحكومة الروسية ابتداء من أبريل 2019 إجراءات جديدة لتسريع عملية منح الجنسية الروسية لسكان دونتسك ولوهانسك، وفي يناير 2020 صرح المسؤولون الروس أن روسيا منحت الجنسية لأكثر من 196000 من السكان، علما أن حوالي 30% منهم يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها أوكرانيا. (Cory Welt 2020, p. p. 16-17)

ج. الرهانات المستقبلية للمنطقة على ضوء الحضور العسكري الروسي:

إن الإستراتيجية الروسية التي هيأت لحماية الأمن القومي الروسي -بما في ذلك استخدام القوة العسكرية- أسهمت بفعالية في إيقاف تمدد حلف الناتو باتجاه روسيا بعد فشل مخطط انفصال جورجيا وأوكرانيا، وهذا ما يعني أن الدور الروسي يعمل على إعادة التوازن الدولي للمنطقة الذي بدأ بالاختلال بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وهو ما يبنى عن تحول في مكانتها في النظام الدولي، وأنها قوة دولية لا يمكن تجاوزها (عناد كاظم حسين النائلي 2017، ص. ص. 190-191) حيث أوضحت أفعال روسيا بعد الأزمة الأوكرانية عن استعدادها لاستخدام القوة لتغيير الحدود الإقليمية القائمة، كما أثارت تساؤلات عن إمكانية الاعتداء الروسي مستقبلا. (Stephanie Pezard and Others 2017, p. 1)

لقد كشفت حالة أوكرانيا في 2013 عن استقطاب عرقي سياسي مكثف متجذر بعمق في البنية الديموغرافية الأوكرانية، ففي حين أعربت احتجاجات "الميدان الأوروبي" في غرب أوكرانيا عن معاداة السوفيت وتأييد أوروبا، أعربت المنطقة الشرقية عن مشاعر قوية مؤيدة لروسيا، والتي اعتبرت استفتاء القرم فرصة للانضمام إليها، ومن المفارقة أن الانقسام الديموغرافي قد أدى إلى "جغرافيا الخوف" في كل من المنطقتين المقسمتين الغربية والشرقية، حيث تعيشان في خوف دائم من الخضوع أو من فقدان هويتهم في أسوأ الحالات. (Chandra Rekha 2019, p. 26) وعليه فإن ما تشير إليه الأزمة الأوكرانية هو أن تصاعد الروح القومية الروسية سيصبح الأساس الذي تركز عليه سياسة مقاومة التقدم الغربي في المنطقة الأوراسية، فضم القرم زاد من الشعور بانعدام الأمن في الدول المطلة على الاتحاد الأوراسي لاسيما تلك التي تتواجد داخل حدودها الأقليات الروسية. (Anton Bebler 2015, p. 51)

رغم تصاعد المخاوف من روسيا، أعطت الحكومة الأوكرانية الأولوية لتكامل أوثق مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، ففي 2017 صوّت البرلمان على جعل التعاون مع الناتو أولوية في السياسة الخارجية الأوكرانية، كما أعلن زيلينسكي في 2019 عن تعديل دستوري جديد يقضي بأن الحكومة مسؤولة عن تنفيذ "المسار الإستراتيجي" لأوكرانيا لتحقيق العضوية الكاملة في المنظومة الأوروبية- الأطلسية. كما كانت أول رحلة خارجية لزيلينسكي رئيسا إلى بروكسل حيث التقى قادة الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، (Cory Welt 2020, p. 31) ومع هذا تبقى عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو بعيدة التحقيق نظرا لاستمرار الأزمة في الشرق، ناهيك عن ضم القرم لروسيا، أضف إلى ذلك أن المواجهة بين روسيا وأوكرانيا في مضيق كيرتش وبحر آزوف جعلت من عملية انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي عملية مستعصية التحقيق (Anna-Sophie Maass 2019, p. 614).

وفي الخلاصة يمكن القول أن أوكرانيا تحولت بعد التدخل العسكري الروسي فيها إلى ثقب جيوسياسي أسود مهمته امتصاص جاذبية الدول الرئيسية إلى المنطقة الأوراسية، والتي كانت في الواقع السبب الرئيسي في زعزعة الاستقرار بها (أندرو كوروبكو 2019، ص. 102).

خاتمة:

لطالما كانت نهاية الحرب الباردة إيذانا ببداية عصر جديد من التعاون والتصالح بين القوى الغربية وروسيا حول مختلف القضايا العالمية، إلا أن الأزمة الأوكرانية كشفت عن حدة الخلاف الذي يحكم علاقة الطرفين إياها ما تعلق الأمر بالمناطق الحيوية لكليهما؛ فبينما تنظر القوى الغربية لأوكرانيا على أنها دولة مستقلة عن الفضاء السوفياتي السابق، لها الحق في الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية والعسكرية الغربية، ترى روسيا في تلك المطامح الأوكرانية محاولة غربية لاحتوائها في جوارها القريب، وهو السبب الذي كان وراء تدخلها العسكري في الأزمة الأوكرانية، وضمها لشبه جزيرة القرم. كما كشفت الأزمة الأوكرانية أيضا عن الهشاشة التي تحكم علاقات القوى الغربية بعضها ببعض في إيجاد طريق موحد نحو التعاون الدفاعي والأمني اتجاه التهديدات الروسية المحتملة بعد ضم القرم.

وعلى العموم فمن بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

- أعادت الأزمة الأوكرانية إلى الأذهان ملف الحرب الباردة من جديد بين القوى الغربية من جهة وروسيا من جهة أخرى إذا ما تعلق الأمر بالمناطق الحيوية لكليهما،
- بينت الأزمة الأوكرانية السعي الروسي لكسر الهيمنة الأمريكية العالمية، وذلك انطلاقاً من اعتمادها القوة العسكرية للحفاظ على مصالحها في المنطقة الأوراسية.
- خلفت الأزمة الأوكرانية قلقاً أوروبياً متزايداً من الحضور القوي لروسيا، حيث أيقظ ضم القرم مخاوف أوروبية من استخدام روسيا لسلح الأقليات لتبرير تدخلاتها في محيطها الإقليمي لاحقاً،
- بينت الأزمة الأوكرانية التباين والعجز الأوروبيين في مواجهة الطموح الروسي في استعادة مكانة روسيا العالمية، وذلك نظراً لتبعية الطاقوية لها، ولرغبة الدول الأوروبية في الحفاظ على روسيا شريكاً بدلاً من أن تكون عدواً.
- على الرغم من التدخل العسكري الروسي في الأزمة الأوكرانية لثنها عن توجيهها الغربي، فإن حلم التوجه الأوروبي- الأطلسي لا يزال يراود أوكرانيا.

قائمة المراجع

1. إسماعيل خليل، سهاد. (2017). المكانة الجيوستراتيجية لأوكرانيا وأثرها على الأمن القومي الروسي (أزمة القرم أنموذجاً). جامعة بغداد: مجلة دراسات دولية. العدد (70).
2. الخفاجي، محمد جاسم حسين. (2019). روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والاستراتيجيات. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.
3. النائلي عناد كاظم، حسين. (2017). روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
4. بريجنسكي، زبغنيو. (1999). رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجية. ط 2. مركز الدراسات العسكرية.
5. دوغين، ألكسندر. (2004). أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي. ترجمة: عماد حاتم. بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة.
6. رسول، محفوظ. (2018). أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
7. زهير جاسم، حيدر. (2016). روسيا الاتحادية: مقومات القوة وتحديات المستقبل. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. مجلة دراسات دولية، العدد (67).
8. قلعجية، وسيم خليل. (2016). روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
9. كورويكو، أندرو. (2019). الحرب الهجينة: المقاربة غير المباشرة المتكيفة لتغيير النظام. (ترجمة: مركز نورس للدراسات). معهد الدراسات الاستراتيجية والتقديرات (RPFU). مركز نورس للدراسات.
10. وايت، ستيفن. (2017). مفاتيح السياسة الروسية. (ترجمة: حنان كسروان). بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
11. يوسيتش، محمد. (2016). روسيا في عالم متعدد المراكز: صراع النفوذ والهيمنة. (ترجمة: كريم الماجري). الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
12. Bebler, Anton. (2015). Crimea and the Russian-Ukrainian Conflict, ROMANIAN JOURNAL OF EUROPEAN AFFAIRS. Vol.15. No.1.

13. Corriero, Davide. (2015). The 'Ukraine Crisis' and international unilateral sanctions under international law. Milan: Master Thesis in International Law.
14. Fischer, Sabine. (2019). The Donbas Conflict Opposing Interests and Narratives, Difficult Peace Process. SWP Research Paper, Berlin: German Institute for International and Security Affairs.
15. Jonavicius, Laurynas. and Others. (2019). Russian Interests, Strategies, and Instruments in the Common Neighbourhood. Freie Universität Berlin: EU-STRAT Working Paper. No.16.
16. Maass, Anna-Sophie. (2019). From Vilnius to the Kerch Strait: wide-ranging security risks of the Ukraine crisis. University of Groningen: EUROPEAN POLITICS AND SOCIETY. Vol. 20. No. 5.
17. Mearsheimer, John J. (2014). Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin. Council on Foreign Relations Foreign Affairs. Vol. 93. No. 5.
18. Pezard, Stephanie. and Others. (2017). European Relations with Russia: Threat Perception, Responses, and Strategies in the wake of the Ukrainian Crisis. California: Published by the RAND Corporation.
19. Rekha, Chandra. (2019). Russia-Ukraine Relations Today: Interests and Challenges. Defence & Diplomacy Journal. Vol. 8. No. 3.
20. Welt, Cory. (2020). Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy. CRS «Congressional Research Service» REPORT. Prepared for Members and Committees of Congress.